

خلال ورشة «تعزيز إدارة العمالة الوافدة» التي أقامتها منظمة العمل الدولية للهجرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ممثلو الحكومة والمجتمع المدني: الكويت جادة في تحسين أوضاع العمالة الوافدة

الكندري: لم نلق أي شكوى بالفصل التعسفي ومشروع المكننة مهم لأطراف العمل وسيكون جاهزا نهاية العام بالتنسيق بين «الخدمة المدنية» و«تكنولوجيا المعلومات»

العوذي: مشاريع ضخمة تعمل عليها إدارة الهجرة للحد من عمليات التزوير في بعض وثائق العمالة الوافدة وشركة كويتية مساهمة لجلب العمالة وتنظيم عملية دخولها

ستو: المظاهرات العمالية لا تقتصر على الكويت ويجب توفير ظروف عمل مرنة مستقبلاً شهيد الحق: العمالة الوافدة الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية وتسريحها لن يكون الحل البديل

برنامج ورشة العمل

– الإطار القانوني الدولي لحماية العمالة المنتقلة وتنظيم حركة العمالة التعاقدية ودور القنصليات والملاحق العمالية.
– تنظيم الهجرة من خلال التعاون بين الدول والأمور المتعلقة بالدول المستقبلية.
– خطة عمل لإدارة العمالة المنتقلة ولتعزيز قدرة إدارة العمالة الوافدة ونتائج الورشة وتقييمها من الحكومة الكويتية والسفارة البريطانية والمنظمة الدولية للهجرة.

تستمر أعمال ورشة «تعزيز إدارة العمالة في الكويت» إلى 19 الجاري متضمنة المحاضرات التالية:
– عرض من المنظمة الدولية للهجرة حول تسهيل العمالة التعاقدية ونظام حماية العمال بشكل عادل.
– تقديم عرض من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتحديات والحلول المقترحة، والقوانين والتشريعات الكويتية الخاصة بالاتجار بالبشر.

تفعيل البرامج للخروج بتوجيهات وخطة عمل

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري على ان الوزارة تولي أهمية كبرى لعقد ورشة العمل حول تعزيز ادارة العمالة الوافدة في الكويت وترعى وتدعم هذا النشاط للمساهمة في الخروج بنوصيات وخطة عمل مستقبلية لتعزيز دور هذه الإدارة، مشيراً الى انها تأتي وفقاً لتطلعات الوزارة الهادفة الى التواصل مع العديد من دول الخليج العربي.

الجمعيات المعنية وتزويد اطرها بالخبرات الدولية. وذكر الكندري انه بتوجيهات من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد فإن الوزارة ملتزمة بتفعيل برامجها وسياساتها الخاصة بإدارة العمالة من خلال تبادل الخبرات مع الخبراء الدوليين المشرفين على الورشة.



محمد الكندري يتحدث في ورشة العمل المتعلقة بتعزيز إدارة العمالة الوافدة



المعيد كامل العوذي وعدد من ضباط الداخلية أثناء الورشة التي أقامتها منظمة العمل الدولية للهجرة

بشري الزين أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري ان الوزارة ملتزمة بتطوير وتفعيل سياساتها وبرامجها الخاصة بإدارة العمالة الوافدة بالتنسيق مع جميع مؤسسات المجتمع المدني وفقاً للاتفاقيات والمعايير الدولية. وأضاف الكندري في ورشة عمل أقامتها منظمة العمل الدولية للهجرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صباح امس في فندق كوستا مول «تعزيز إدارة العمالة الوافدة في الكويت» وبمشاركة خبراء دوليين من القاهرة وجنيف ان هذه الورشة تتوافق وتطلعات الوزارة الهادفة الى تزويد كوادرها بالخبرات الدولية المتقدمة من خلال الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة العمالة الوافدة والتواصل مع الجهات المعنية لتطويرها، مشيراً الى ان الوزارة تواكب التطورات والمستجدات في سوق العمالة على مستوى الخليج والعالم.

جهة مختصة

وقال الكندري على هامش الورشة عن رفض بعض اعضاء مجلس الأمة ان يكون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدولية هو المخول بتحديد الحد الأدنى للأجور: ان القوانين لا تحدد تفاصيل كل شيء، ولابد من وجود جهة مختصة ومخولة بالعمل في مثل هذه الأمور لتكون هناك مرونة في العمل التنفيذي، معتبراً انه لم يسمع ان هناك نواباً اعترضوا على ان يكون الوزير الدولية مخولاً بتحديد الحد الأدنى للأجور، مبيناً ان تلك من الملاحظات الرئيسية للعديد من المنظمات ومؤسسات العمل المدني العالمية والاتحاد العام لعمال الكويت وكل من هو معني بشؤون العمل، موضحاً: نحن لم نتمكن من حل تلك المشكلة لعدم تضمن القانون نصاً يحدد الحد الأدنى للأجور، مضيفاً ان الحد الأدنى لابد ان يحدد وفقاً للوضع المعيشي داخل البلاد، وبالتالي فإن الجهة المعنية هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

قانون الكفيل

وحول اقتراح تصور جديد لقانون الكفيل، قال الكندري ان لدى الوزارة رغبة جادة لاجراء بديل مناسب لنظام الكفيل. وفي رده حول تأجيل مناقشة قانون العمل في القطاع الأهلي بمجلس الأمة، اوضح الكندري ان القانون لم يتغير منذ العام 1964، حيث تم اعتماد القانون الجديد في المداولة الأولى لمجلس الأمة، مؤكداً بان فترة أسبوعين أو ثلاثة ليست بالوقت الكثير مقارنة بماك 45 عاماً للقانون القديم.

وقمياً بتعلق بتأثير الأزمة المالية على جلب العمالة، قال ان طلبات جلب العمالة الوافدة لا تزال مستمرة ولم تتأثر بالأزمة الاقتصادية، مشيراً الى ان الكويت لديها الكثير من المشاريع التي تحتاج الى ايد عاملة، مؤكداً بان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعمل جاهدة على توفير جميع الامكانيات لتسهيل عملية تحويل العمالة داخل البلاد من صاحب عمل الى آخر دون اي شروط وذلك لتسيير عجلة العمل دون معوقات.

الفصل التعسفي

وفي تعليقه على مسألة الفصل التعسفي الذي قامت به بعض الشركات في الآونة الأخيرة، قال الكندري ان الوزارة لم تلتق اي شكوى في هذا الخصوص. وحول جديد مشروع المكننة، اوضح الكندري ان هذا النظام يقوم بتوفير جميع الامكانيات لخدمة العامل وصاحب العمل بنظام آسي، مؤكداً انه مهم جداً وتعقد من أجله اجتماعات دورية، حيث يتم خلالها التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات المركزي لتكنولوجيا المعلومات وذلك للقضاء على كل ما يؤخر هذا النظام، مشيراً الى ان العمل جار لاستبدال النظام الجديد القديم، مبيناً ان مشروع المكننة سيطلق نهاية العام الحالي.

مشاكل عمالية

من جانبها، اوضحت المنسقة المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في الكويت فالري كليف ان ورشة العمل تهدف الى ايضاح المشاكل العمالية من خلال المعرفة والوصول الى الاهداف التطويرية بالتعاون مع الحكومة الكويتية ووضع استراتيجيات من خلالها يتم استيعاب المشاكل والمرو منوها بسلام الى بر التنمية، ونأمل ان تصل هذه الجلسة الى خطة عمل جوهرية لتعزيز التعاون المشترك بين الدول المشاركة.

من جهته، قال نائب السفير البريطاني تيم ستو ان العمالة الوافدة تأتي ضمن اولويات الحكومة



www.alanba.com.kw

اضغط هنا... وتصفحنا أينما كنت